«نفط أبو سعفة» يعد الحقل الأساسي في المملكة

«غلوبل»: اقتصاد البحرين حقق نمواً بـ 3.9 في المئة العام الماضي

- العجز المالي انخفض إلى النصف بمقدار 3.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي
- توقع وصول الفائض التجاري إلى 6.1 مليارات دولار أمريكي مع انخفاض طفيف في عام 2013
- توقع بقاء التضخم بين 2.0 و2.6 في المئة في عامي 2013 و2014
- إقراض القطاع الخاص ارتفع بـ 6.3 في المئة

نمو اقتصاد البحرين

قال تقرير بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» تشير التقديرات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي في مملكة البحرين بواقع 3.9 في المئة في عام 2012 بعدما نما بواقع 1.9 في المئة في عام 2011. وحتى مع انكماش قطاع النفط بواقع 8.5 في المئة في عام 2012 جراء التعطل الفني المؤقت في حقل نفط أبو سعفة، الذي يعد حقل النفط الأساسي في المملكة «من المتوقع أن يعود إلى كامل طاقته في عام 2013»، فإن النمو القوي في القطاع غير النفطي قد حرك النمو الاقتصادي.

وفي الأشهر التسعة الأولى من عام 2012 نما الاقتصاد البحريني بنسبة سنوية بلغت 3.7 في المئة، في حين أن معدل النمو الأساسي قد تراجع من 4.8 في المئة مقارنة بالعام الماضي في الربع السنوي الأول إلى 2.9 في المئة في الربع السنوي الثاني و3.3 في المئة في الربع السنوي الثالث. ويحافظ التوسع المعتدل في إنتاج النفط وانتعاش قطاع الخدمات على النمو الاقتصادي بواقع 3.7 في المئة تقريباً خلال الفترة بين 2013 و2015.

وأضاف قد شهد عام 2012 نمواً سريعاً في القطاع غير النفطي. وحسب بيانات الجهاز المركزي للمعلومات، فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي للقطاع غير النفطي إلى بواقع 6.7 في المئة في عام 2012، مقارنة بنسبة 1.4 في المئة في عام 2011. وتشير بيانات الحسابات الوطنية لسنة 2012 إلى حدوث زيادة متسقة نسبياً في الإنتاج وذلك فعلياً في جميع قطاعات الاقتصاد غير النفطية في المملكة. وقد كانت القطاعات الأسرع نمواً هي الفنادق والمطاعم ويتبعها قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية والتصنيع.

وتابع في عام 2011 سجلت البحرين فائضا تجارياً بواقع 7.5 مليارات دولار أمريكي، مما يعد الفائض الأعلى في السنوات السبع الماضية نتيجة زيادة إنتاج النفط وبارتفاع الأسعار. وفي ديسمبر 2011 حققت البحرين أعلى إنتاج للنفط الخام من أي من وقت مضى بواقع 45900 برميل في اليوم. ونتيجة لذلك، فقد شهدت صادرات النفط، التي تشكل 78.8 في المئة من إجمالي الصادرات، نمواً بواقع 52.2 في المئة في عام 2011 مقارنة بالعام 2010. كما شهدت الصادرات غير النفطية أيضاً نمواً صحياً بواقع 20.0 في المئة. وتتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية أن يبقى الفائض التجاري بحدود 6.1 مليارات دولار أمريكي في عام 2012، غير أنها تتوقع حدوث هبوطاً طفيفاً في عام 2013. ومن المتوقع أن يعكس الميزان التجاري الحركة في أسعار النفط. ويُعزى انخفاض الفائض التجاري إلى توقع انخفاض سعر نفط برنت إلى 104.5 دولارات أمريكي للبرميل، مقارنة بسعره الذي بلغ 111.9 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2012.

وقد بلغ صافي محفظة استثمارات البحرين الدولية 20.4 مليار دولار أمريكي في عام 2011، بزيادة بواقع 20.6 في المئة عن العام 2010. ويمكن أن يُعزى ذلك على نحو كبير إلى تراجع أكبر في المطلوبات الأجنبية، مقارنة بالأصول الأجنبية أثناء العام، حيث انخفضت الأصول الأجنبية إلى 164.3 مليار دولار أمريكي في عام 2011 «بواقع 13.4»؛ جراء انخفاض محفظة الاستثمارات «بواقع 13.3 في المئة» والاستثمارات الأخرى «بواقع 12.8 في المئة». وعلى نحو مماثل انخفضت المطلوبات الأجنبية إلى 143.9 مليار دولار أمريكي في عام 2011 من 169.5 مليار ر دولار أمريكي في عام 2010، جراء حدوث انخفاض في الاستثمارات الأخرى «بواقع 19.2 في المئة».

وبين التقرير أعلنت البحرين وجود عجز مالي للسنة الثالثة على التوالي في عام 2011. ومع ذلك، فقد انخفض العجز المالي بما يزيد عن النصف ليصل إلى 3.2 من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011 مقابل 9.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في العام السابق. وقد تراجع العجز المالي، نظرا إلى تدفق الإيرادات وفي المقام الأول إلى تدفق إيرادات النفط التي شكلت 87.9 في المئة من إجمالي الإيرادات في عام 2011. كما أن انتعاش أسعار النفط «بفضل الانتعاش الاقتصادي العالمي» وتحسن الإنتاج أفضى إلى زيادة في إيرادات النفط بواقع 33.9 في المئة في عام 2011 مقارنة بالعام 2010.

واشار انخفض التضخم في البحرين في النصف الثاني من 2012 بعد أن ارتفع بشدة في النصف الأول من السنة. وكانت الزيادة في النصف الأول تُعزى في المقام الأول إلى التأثير الأساسي للأسعار المنخفضة أو السلبية التي شهدت في عام 2011. وقد ارتفع متوسط التضخم في البحرين إلى 2.8 في المئة في عام 2012، مقارنة بانخفاضه بواقع 0.4 في المئة في عام 2011. وقد سُجلت أسرع زيادة في الأسعار في فئة المشروبات الكحولية والتبغ، التي ارتفعت بواقع 12.2 في المئة سنويا، تليها فئة المفروشات والأجهزة المنزلية وسلع الصيانة المنزلية «بواقع 4.9 في المئة».

وفي المقابل، فإن الفئات ذات الوزن المرتفع في المؤشر، وتحديداً فئة الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والإسكان، والماء، والكهرباء، والغاز، ومنتجات الوقود الأخرى، قد سجلت زيادة أقل في الأسعار. وزادت أسعار الغذاء بواقع 3.8 في المئة في عام 2012 مقارنة بالعام السابق. وإضافة إلى ذلك، وعلى نحو مماثل لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى فقد ظلت تكاليف الإسكان والإيجار منخفضة، حيث انخفضت تكاليف الإسكان والإيجار بواقع 3.3 في المئة، مما أدى إلى انخفاض التضخم.

ومن المتوقع أن يبقى التضخم بحدود 2.0 و2.6 في المئة في عامي 2013 و2014، نتيجةً استقرار أسعار السلع، وتحديداً المواد الغذائية. ومن المتوقع، بعد ذلك، أن يبقى التضخم مستقراً، على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الخام الصناعية العالمية، في حين إن استمرار الدعم يُبقي على الزيادات تحت السيطرة.

وفي عامي 2011 و2012 حافظ البنك المركزي على انخفاض أسعار الفائدة بهدف تحفيز الاقتصاد جراء تأثره بالركود العالمي. وقد أسفر هذا عن حدوث هبوط في أسعار فائدة السوق، مما يشير إلى وجود بيئة ائتمانية أفضل. وقد شهد متوسط أسعار الإقراض على القروض التجارية استقرارا. ومع ذلك، فقد انخفضت أسعار الإقراض الخاصة بقطاع التصنيع في الربع الرابع لعام 2012 إلى 3.5 في المئة، مقارنة بـ 4.8 في المئة في العام السابق، كما بلغ متوسط سعر الإقراض على القروض الشخصية 6.0 في المئة في الربع الرابع لعام 2012، مقارنة بـ 6.3 في المئة في نفس المدة في العام الماضي.

ارتفع إقراض القطاع الخاص بواقع 6.3 في المئة في عام 2012 نتيجة لزيادة الإقراض في القروض الاستهلاكية. فقد شكلت القروض الاستهلاكية ما نسبته 34.6 في المئة من حجم قروض القطاع الخاص في عام 2012، مسجلة ارتفاعا عن العام المنصرم بواقع 9.5 في المئة لتبلغ 6.3 مليارات دولار أمريكي. كما التي شهد قطاع النقل والخدمات المالية غير المصرفية زيادة في الإقراض. ومع ذلك، فقد قابل الزيادة في هذه القطاعات انخفاض في قطاعي البناء والتصنيع.

متفوق على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

«الكويتية - الصينية»: الصين الأولى عالمياً في تسجيل براءات الاختراع

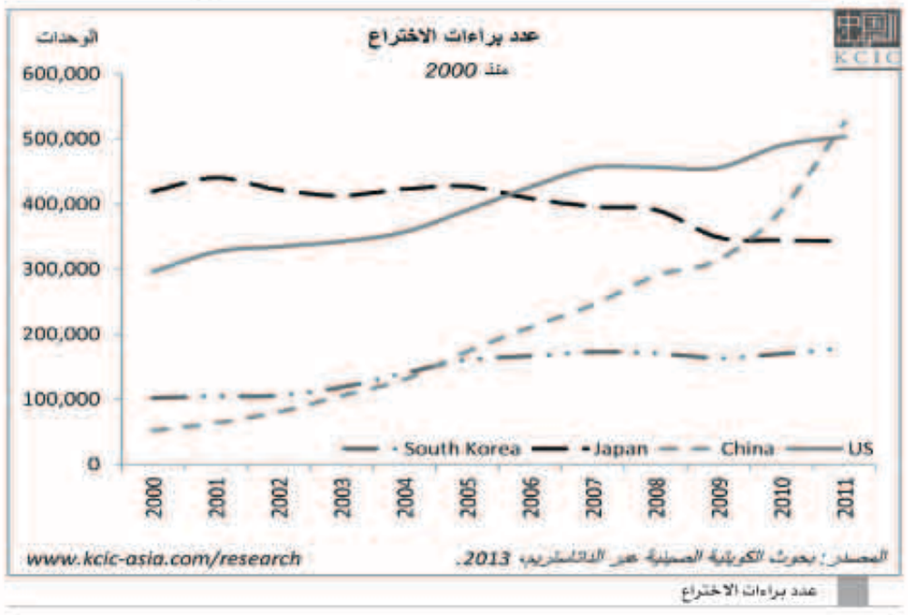

عدد براءات الاختراع

قال تقرير الشركة الكويتية – الصينية الاستثمارية أصبحت الصين أخيرا الدولة الرائدة في اصدار براءات الاختراع من بين جميع دول العالم، وذلك بحسب المنظمة العالمية للملكية الفكرية «WIPO». فقد كانت الصين قد تفوقت على اليابان في عدد البراءات التي تم اصدارها في عام 2010، ومن ثم على الولايات المتحدة في عام 2011. ويأتي هذا الارتفاع الكبير في عدد براءات الاختراع الذي أصدرته الصين نتيجة للزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق على البحوث خلال السنوات الماضية.

وأضاف التقرير في الوقت ذاته، شهدت الصين تراجعا في تنافسيتها بسبب ارتفاع أجور العمال. فمنذ عام 2000، ارتفعت أجرة العامل بالساعة الواحدة بمعدل 136 في المئة في الصين، فيما انخفضت في الاقتصاد المتقدم للولايات المتحدة بنسبة 13 في المئة.

وتابع بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة الأخرى، ترتفع الأجور في الصين بشكل سريع. فعلى سبيل المثال، في الفترة بين عامي 2003 و2010 ارتفعت الأجور الصينية ضعف ارتفاع الأجور في الهند.

وتسعى الصين بهذه الخطوات من زيادة الإنفاق على البحوث إلى الابتعاد عن المنافسة في القطاع الصناعي ذو القيمة المضافة المنخفضة، وإلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية التكنولوجية. وتسير الصين على الاتجاه الصحيح، حيث ارتفعت نسبة العمال في القطاع الصناعي ذو القيمة المضافة العالية من 34 في المئة من إجمالي القوة العاملة في عام 1999، إلى ما يقارب 50 في المئة في عام 2012.

واشار تشرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية «WIPO» التابعة للأمم المتحدة على 125 مكتباً لبراءات الاختراع حول العالم. وبشكل عام، يعتبر تقديم طلبات براءات الاختراع مؤشراً جيداً لمستوى الابتكار التكنولوجي في الاقتصادات المتقدمة.

ففي عام 2011، نما عدد طلبات براءات الاختراع حول العالم بأكثر من 7 في المئة، وللعام الثاني على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع الطلبات من الصين، التي كانت حصتها 72 في المئة من نمو عدد طلبات براءات الاختراع حول العالم بين عامي 2009 و2011، بينما كانت نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية 16 في المئة.

وفي عام 2011، تم اعتماد مليون براءة اختراع على الأقل، حصلت اليابان على الموافقة لأغلبها، وسجلت الولايات المتحدة أغلب براءات الاختراع. وفي أوروبا والولايات المتحدة، يقدم الأجانب ما يقارب نصف طلبات براءات الاختراع.

أما في الصين، فقد شهد عدد براءات الاختراع التي يقدمها الأجانب انخفاضا في الفترة الأخيرة، بينما نما عدد براءات الاختراع التي يقدمها الصينيون ليصل إلى ثلاثة أرباع العدد الإجمالي.

إلا أن مستوى جودة براءات الاختراع الصينية قد يكون في خطر، حيث لا توجد طريقة محددة لقياس جودة براءة الاختراع، إنما هناك طريقة تقريبية لإيجاد قيمتها، وذلك عبر إيجاد عدد الأماكن التي تم فيها السعي للحصول على براءة اختراع لنفس المنتج أو التقنية. وكلما زاد عدد الأماكن، كلما زادت قيمة المنتج.

ولكن إذا كان الهدف من الحصول على براءة الاختراع هو تسلم أموال الدعم الحكومي، فمن غير المتوقع أن يتم تسجيل براءة الاختراع في أكثر من مكان، وهو ما يحدث في الصين. ومقارنة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لا يسعى إلا القليل من الصينيون إلى تسجيل براءات اختراع لأفكارهم خارج الصين. فبين عامي 2005 و2009، أقدم أقل من 5 في المئة على تسجيل براءات اختراعهم في الخارج، بينما كانت هذه النسبة 27 في المئة في الولايات المتحدة، و40 في المئة في أوروبا.

وبين مع أن مساهمة الصين في نمو عدد براءات الاختراع أصبحت الأكبر في العالم، هذا لا يعني أن الصين قد أصبحت فجأة أكثر الدول ابتكاراً. ومما لا شك فيه، أن هذه الأرقام المرتفعة لبراءات الاختراع جاءت نتيجة المحفزات الحكومية التي تهدف لتشجيع الابتكار، وقد تكون فرصة الحصول على أموال إضافية كنوع من الدعم لعبت دورا في ارتفاع عدد براءات الاختراع متدنية الجودة، وهي التي غالبا ما يوافق عليها مكتب براءات الاختراع المحلي دون فحص دقيق.

ولهذا، بالرغم من انخفاض عدد براءات الاختراع من الولايات المتحدة واليابان إلى معدل أقل مما تسجله الصين، إلا أنها ذات جودة أعلى من براءات الاختراع الصينية. ففي الولايات المتحدة يتم تسجيل براءات الاختراع لأفكار أكثر ابتكاراً، أما في الصين فيتزايد عدد براءات الاختراعات التي تسجل لتحسينات بسيطة، أو تغييرات في التصاميم.

ولكن المؤكد، أن تسجيل براءات الاختراعات متدنية الجودة يحدث عادة في المراحل الانتقالية التي يمر فيها الاقتصاد عند انتقاله التدريجي من كونه معتمداً على الصناعة، إلى كونه اقتصاد يعتمد على الابتكار.

- تدني جودة براءات الاختراع يؤكد أن الاقتصاد يشهد مراحل انتقالية تدريجية من كونه معتمداً على الصناعة

«باركليز» يعين رئيساً لإدارة الثروات والاستثمار في إمارة أبو ظبي

أعلن باركليز «مزود الخدمات المالية العالمي» عن تعيين حيدر حمود بمنصب رئيس إدارة الثروات والاستثمار لإمارة أبو ظبي، حيث سيتولى حيدر مسؤولية إدارة الأعمال الخاصة بإدارة الثروات والاستثمار في إمارة أبو ظبي من خلال عمله جنبا إلى جنب مع رؤساء المكاتب في كل من سنغافورة وجينيف ولندن ودبي.

وسيقوم حيدر الذي سيرفع التقارير إلى روري غيلبرت، المدير التنفيذي ورئيس إدارة الثروات والاستثمار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بإدارة العمليات اليومية لقسم إدارة الثروات والاستثمار في الإمارة، هذا بالإضافة إلى تقديم المشورة للعملاء مع التركيز على قطاع أصحاب الثروات الضخمة والمكاتب العائلية الكبيرة والعمل على توفير فرصة الوصول إلى منتجات وخدمات وقدرات باركليز العالمية المصممة لتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم المالية. ومن خلال هذا التعيين، يستمر باركليز في توسعة فريق عمله في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مع إتباع نهج يركز على تقديم حلول مالية مفصلة حسب الطلب.

حيدر حمود

وتعليقا على هذا الأمر، قال روري غيلبرت: «يعد هذا التعيين خطوة مهمة في خطط نمو باركليز في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ودولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص. حيث يكمن هدفنا في تعزيز مكانة باركليز كوجهة مفضلة لأصحاب الثروات في المنطقة».

وأضاف: «يعكس هذا التعيين التزامنا بتقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية العالمية لعملائنا. وبذلك، يسعدني أن أرحب بحيدر إلى فريق إدارة الثروات والاستثمار في الإمارات العربية المتحدة. ونحن واثقون أن خبرة حيدر تشكل قيمة إضافية الى الفريق بما يدعم جهودنا المتواصلة لتوسعة أعمالنا في الدولة». وقبل الانضمام إلى باركليز، شغل حيدر العديد من المناصب القيادية مع مؤسسات مالية عالمية مثل دويتشه بنك وسيتي بنك وستاندرد تشارترد وبي أن بي باريبا. ولديه أكثر من 14 عاما من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الثروات والاستثمار في الإمارات. وهو حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال «MBA» من جامعة فرساي في فرنسا.

«يولر هيرمس»: دول الخليج تشهد نمواً كبيراً في الطلب على تأمين التسهيلات التجارية

ماسيو فالشيوني

كشف مسؤول كبير في مجموعة «يولر هيرمس» الرائدة دوليا في التأمين على التسهيلات التجارية، عن نمو حجم عملياتها في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 54 في المئة خلال عام 2012، وتوقع تسجيل معدلات نمو مماثلة في عام 2013.

وقال ماسيمو فالشيوني الرئيس التنفيذي لـ«يولر هيرمس» في مجلس التعاون الخليجي: لاحظنا أن هناك وعيا متناميا لدى الشركات القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي بشأن المخاطر الناشئة عن البيئة غير المستقرة عالميا، وهو ما تجسد في لجوئها بشكل متزايد إلى استخدام أدوات لإدارة المخاطر تشمل التأمين على التسهيلات التجارية، الذي يجنبها التعرض لخسائر مرتبطة بعدم السداد ويعزز قوتها المالية على المدى الطويل».

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقد في دبي بحضور السيد ويلفريد فيرشتراته رئيس مجلس إدارة مجموعة «يولر هيرمس»، وعدد من كبار مسؤولي المجموعة، تم خلاله الكشف عن استراتيجية التوسع التي تنفذها المجموعة في أسواق الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا.

وقال ويلفريد فيرشتراته: في ظل استمرار الصعوبات الاقتصادية ضمن منطقة اليورو، تتوقع «يولر هيرمس» أن تجني ثمار استثمارها في الأسواق ذات معدلات النمو المرتفعة، حيث بلغ إجمالي حجم أعمال المجموعة في الربع الأول من عام 2013 نحو 619.3 مليون يورو، وهو ما يزيد بنسبة 5 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي، مع بروز أسواق الشرق الأوسط والأمريكتين وآسيا كمحركات رئيسية لهذا النمو».

وأكد أن أسواق الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا حققت أيضا نتائج متميزة، مع نموها في الربع الأول من العام الحالي بنسبة 11 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي.

وبدوره قال ميكيلي بينيوتي الرئيس الإقليمي لمنطقة البحر المتوسط، الشرق الأوسط وافريقيا أن النمو المستقبلي لـ«يولر هيرمس» يرتبط بشكل وثيق بقدراتها النوعية على استغلال الفرص المرتبطة بالتغيرات التي تشهدها الاقتصاديات العالمية، بما فيها اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. وأضاف بقوله: «اعتمدت يولر هيرمس استراتيجية توسع طموحة في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2013 كما ركزت على تعزيز الوعي بأهمية التأمين على التسهيلات التجارية في حماية الشركات من حدوث حالات عجز في تحصيل إيرادات مبيعاتها.

وأشار ميكيلي بينيوتي إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بأهمية استراتيجية بسبب موقعها المهم على تقاطع خطوط التجارة الدولية واعتمادها سياسات تجارية تتسم بقدر كبير من الانفتاح.

وأضاف: «تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع بنيتها الاقتصادية بعيداً عن النفط من خلال الاستثمار في قطاعات غير تقليدية بما في ذلك التجارة والصناعة، في إطار سعيها لتقليص اعتمادها على عائدات صادرات النفط والغاز، الأمر الذي يعزز الطلب على التأمين على التسهيلات التجارية، ويسعدنا أن نخدم القاعدة المتنامية من عملائنا ضمن المنطقة عبر استراتيجية التوزيع متعددة القنوات التي اعتمدناها في دول مجلس التعاون الخليجي الست، مع تنامي الاهتمام بتأمين التسهيلات الخاصة بالتجارة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير».